

أولمرت ومجزرة «حي الزيتون»

وليد بويهض



المجزرة التي ارتكبتها حكومة تل أبيب أمس الأول في غرة (حي الزيتون) لا يمكن قراءة أسبابها في الدوافع السياسية فقط، فالسياسة جزء من الصورة بينما الأيديولوجيا تشكل الجزء الآخر الذي يحرك السلطة ويدفعها إلى التآمر والانتقام والعدوان.

سياسياً تأتي المجزرة في إطار تحولات يمكن رؤية فصولها في الأشهر المقبلة، فحكومة إيهود أولمرت تمر في مجموعة مآزق يتوقع ألا تخرج منها سالمة في نهاية المطاف، فهناك أولاً مآزق التسوية وهذا لا تستطيع النهر من دون تأسيس وقائع ميدانية تستهدف تغيير المعادلة على الأرض سواء على مستوى التوطيس وتوسيع المستوطنات أو على مستوى تطوير آليات العدوان بقصد التصفية البشرية وحصد أكبر كمية من الضحايا. وهناك ثانياً مآزق الإخفاق وهذا الاستحقاق الذي اقترب موعده لا يمكن الالتفاف حوله من دون اتباع نهج العنف الذي يؤيد المرید من التطرف والعداء والاقتتال ويعطل احتمالات تسوية تشترط الانسحاب والتراجع حتى تتوافر لها سبل النجاح، وهناك ثالثاً مآزق الائتلاف الذي بات يهدد الحكومة بالسقوط في حال تواصل خروج القوى الحزبية التي تمثل واسطة العقد السياسي في «الكنيست».

المجزرة في غرة جاءت ترد على حاجات داخلية تتمثل في نقاط ثلاث، الأولى النهر من المفاوضات والابتعاد عنها قدر الإمكان؛ لأن منطق التسوية مهما تكن سلبياته سيضغط في النهاية على تل أبيب وسيضعها أمام استحقاق الانسحاب من الضفة (أو بعضها) وبالتالي القبول بتفكيك المستوطنات وإخراج المستوطنين من الأراضي المحتلة.

البنية الائتلاف على تقرير لجنة «فينوغراد» الذي يقرأ إخفاقات العدوان على لبنان ويحمل الحكومة مسئولية الفشل وهذا سيضع أولمرت أمام امتحان يرجح أن يسقط فيه مهما تشاؤوا تحايل على الوقت، والثالثة إثارة فوضى عامة تثير الرعب وتشد الانتباه إلى مشكلات تغطي على اهتمام الرأي العام بأزمة وزارية تهدد الائتلاف بالانهيار وخصوصاً بعد أن أعلن رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» الوزير أفيغدور ليبرمان أمس رسمياً انسحابه من الحكومة الائتلافية، فالانسحاب يعني بداية التآكل الداخلي لحكومة تعتمد على توازنات برلمانية غير مستقرة.

هذه الحاجات الثلاث تكشف عن معضلة أيديولوجية تعاني منها الدولة العبرية، حكومة أولمرت التي خاضت الحروب المتواصلة وانتصحت سياسة العدوان وقطعت أوصال لبنان وحطمت القطاع متهمّة بالإخفاق والفشل



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

والتقصير وعدم القيام بالواجب السياسي (العسكري) على أكمل وجه، والحكومة التي قررت توسيع المستوطنات وبناء المزيد من الوحدات السكنية واستجلاب المستوطنين وتهديد سكان البلاد بالطرد والاقتلاع والترحيل متهمة بالخيانة والتساهل والقبول بمبدأ التفاوض وإبداء الاستعداد للانسحاب الشكلي من بعض المناطق تجاوباً مع رغبات دولية ظهرت في «مؤتمر انابوليس».

حكومة القاتل أولمرت (معجزة فانا، ومذبحة غزة) متهمّة من جانب «إسرائيل بيتنا» و«شاس» بالضعف وعدم استخدام القوة والتردد في اتخاذ قرارات حاسمة في مواجهة الخصوم والأعداء. وسبب إحقاقها هذا فهي مهددة بالسقوط من جهتين: تقرير «فينوغراد» الذي يرى أنها غير قادرة على تحمل مسئولياتها السياسية. وتفكيك الائتلاف بذريعة أنّ الحكومة تفاوض سلطنة محمود عباس وتبدي استعدادها لتقديم تنازلات حتى لو كانت بسيطة وشكلية.

هذا يعني أنّ «إسرائيل» دولة محكومة بالنطرف، وهي لا تستطيع أن تقنع بمرر وجودها إلا إذا استمرت في تطوير النطرف والاعتماد على أليانه وسيلة وحيدة للبقاء. ومثل هذه المشكلة الوجودية تعطي إشارات خاطفة عن مدى استعداد دولة أيديولوجية للتفاهم مع الشعب الفلسطيني أو التعايش مع المحيط. أولمرت القاتل يتعرّض إلى هجوم سياسي؛ لأنه أخفق في جرائمه وهو مطالب بالتنحي والاستقالة على رغم ما ارتكبه من مجازر في فانا (لبنان) وحيّ الزيتون (قطاع غزة). فكلّ حمامات الدم هذه لم تقنع «الليكود» بأن هذا الحد من النطرف وصل إلى اقصاه وبالتالي فإنّ المزيد منه يعني فتح الأبواب أمام شلالات لا تنتهي.

الدول العربية إذاً أمام مشكلة لا حلّ لها. فهي بذلت ما في وسعها وبادرت بالسلام واستعدت للتفاوض ولم تلقَ حتى الآن سوى تلك الردود الدموية على الأرض... وهي ردود على رغم إفراطها في العنف لم تجد من الأحزاب الإسرائيلية سوى كيل الشتائم لحكومة أولمرت واتهامها بالضعف والتقصير والإخفاق والفشل.

أبعد من السياسة

المشكلة أبعد من السياسة. وهذا هو الوجه الآخر للدولة الإسرائيلية. الوجه الآخر يتمثل في الأيديولوجية وبتركّز في هاجس الخوف واعتماد العنف وسيلة لطرده. المعجزة التي ارتكبتها أمس الأول حكومة أولمرت في قطاع غزة وذهب ضحيتها عشرات الشهداء والجرحى تعتبر حلقة في سلسلة ممتدة في عمق الدولة العبرية منذ إعلان تأسيسها. والمصاب الذي نزل في اليومين الماضيين في غزة والصفة يؤكد العنوان الدائم لنكسة الشعب الفلسطيني منذ العام ١٩٤٨.

تاريخ «إسرائيل» يتشكّل سياسياً من أيديولوجية عنصرية تعتمد منهج الحروب الدائمة في اعتباره واسطة للالغاء من طريق العنف الدموي. وهذه الأيديولوجية تشكل قاعدة لسياسة «الدولة» بغض النظر عن الطرف الحزبي الذي يسيطر على السلطة ويتخذ القرارات. فالأيديولوجية ثابتة وهي تمثل ذاك الغطاء الذي يبرر سياسات القتل والجرف والاقتلاع والطرد. وفي هذا السياق العام لا تختلف حكومة أولمرت عن غيرها. فهذه الشكيلة الوزارية المختلطة قامت في ربيع ٢٠٠٦ بتحطيم القطاع بذريعة خطف جندي إسرائيلي، ثم قامت في صيف ٢٠٠٦ بتقطيع أوصال لبنان بذريعة أسر جنديين من على الحدود، ثم قامت بتسجيل احتياحات محدودة في الضفة والقطاع قبل انفصال «حماس» عن «فتح» ثم كررت الاحتياحات الجوية والبحرية بعد انقسام السلطة الفلسطينية إلى حكومتين. وبعد الانقسام لم توفر حكومة أولمرت منطقة في الضفة وغزة من اعتداءاتها المستمرة بغض النظر عن اختلاف القراءات التي تعتمدها أدبيات «فتح» و«حماس».



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

العنف في الأيديولوجية الصهيونية يشكل مادة حارقة لتحريك أليات الدولة. ويرأي الحكومات أنه القوة الصارية أو تلك الوقود التي لا يمكن الاستغناء عنها في تمديد حياة الدولة. فالأيديولوجية التي تحرك قرارات السلطة تعتمد القوة؛ لأنها تعتقد أن العنف الدموي يغير التاريخ ويعيد هيكلة المعادلات حتى تتناسب مع نزعة تقوم على ثنائية الخوف والتخويف. الخوف الأيديولوجي يستتبع التخويف. والتخويف يشكّل الرد السياسي لمنع الانهيار وطرده شبح الخوف.

المسألة لا تقتصر على الأيديولوجية (مرض الخوف) وإنما تمتدّ إلى السياسة بصفتها تشكل ذلك الوعاء الذي يبرر للدولة القيام بمهام تقوض الآخر وتمنعه من التمتع بالحياة والتكيف مع شروطها ومتطلباتها التي تجلب

للإنسان الاستقرار والسعادة. فالخوف حتى يستقيم لا بدّ له من تخويف الآخر وتعرضه إلى الخطر الدائم من خلال تقطيع أوصال حياته ودبّ القوضى بين أهله وتقويض عمرانه. ولهذه الأسباب تتجّه آلة الحرب الإسرائيلية دائماً إلى اعتماد أساليب التحطيم وسيلة لإرضاء النفس وترويض مرض الخوف. فهذا ما فعلته في القطاع وكررت في لبنان ثم عادت لممارسته في الضفة والقطاع ثم القطاع والضفة ولا يستبعد أن تتبعه مجدداً في لبنان أو في أيّ مكان آخر.

هذا الرهاب النفسي لا يهدأ من دون قتل الآخر وإشباع الذات بالتلذذ على ضحايا يتساقطون في المقلب الثاني. ومثل هذا الرهاب يصعب التعامل معه؛ لأنه يتأسس أصلاً على قواعد أيديولوجية لا تقرأ من السياسة سوى أنها أداة عنف. والعنف حتى يستوي على معادلة لا يقر للآخر بحقه في الوجود والاستقرار.

محزنة حيّ الزيتون في غزة يمكن أن نقرأ عناصرها في السياسة (الخوف من النسوية، الاتهام بالإحراق، واحتمال تفكك الائتلاف الوزاري). إلا أن القراءة السياسية تبقى قاصرة إذا لم تتجه نحو تحليل الدوافع الأيديولوجية وما تعبى من عناصر ضغط لا تقبل بأقل من الانتصار الشامل للذات الخائفة والهيمنة المطلقة للطرف الآخر.